

حرصاً على إرساء مبدأ الشفافية في العملية الانتخابية، راقبت لادي يوم الاثنين 7 كانون الثاني الانتخابات الطلابية في جامعة الحكمة في بيروت. أولاً تشكر الجمعية ادارة جامعة الحكمة على الثقة التي أولتها للجمعية فيما يتعلق بمراقبتها للعملية الانتخابية بعد 11 عاماً على غياب هذه الانتخابات في الجامعة. هذا وتثني الجمعية على حسن تنظيم وسير العملية الانتخابية، وبشكل خاص الدقة في انجاز عملية الفرز من دون مشاكل تُذكر.

حصلت الانتخابات في 7 كليات في حرم الجامعة لانتخاب 19 مقعداً بناءً على النظام الأكثرى، كما وتراوح عدد المقاعد في الكليات بين مقعد واحد وثمانية مقاعد للكليات الواحدة.

في تقييم القانون الانتخابي

في تقييمها للقانون الانتخابي، لاحظت الجمعية بعض الثغرات الجوهرية التي أدت الى خلق لبلة في المرحلة السابقة للانتخابات وخصوصاً عند البت في أهلية المرشحين والمرشحات ونشر اللوائح مع أسماء المرشحين المقبولين في الجامعة لاطلاع الهيئة الناخبة عليها.

اذ لم يلحظ القانون الانتخابي الخاص بالجامعة أي مواد تتعلق بالمهل القانونية الخاصة بالترشح، قبول أو عدم قبول طلب الترشح، أو حتى مهل خاصة بالطعن لعدم الأهلية والبت بالطعون والشكاوى الناتجة عنها.

صحيح، أن القانون الانتخابي لحظ تشكيل لجنة إشراف على الانتخابات تكون المرجع الصالح لمواكبة العملية الانتخابية وتلقي الشكاوى، إلا أنه لم يلحظ ماهية عمل هذه اللجنة، عددها، كيفية تعيين أعضائها وطبيعة عملهم.

كما لم يلحظ القانون الآلية المتبعة لتقديم الشكاوى، فهل الجهة المتضررة مباشرة (المرشحين) لها الحق في تقديم الشكاوى؟ أم أن حق تقديم الشكاوى يسري أيضاً على غير المرشحين؟

ايضاً لم يلحظ القانون المهلة الخاصة بتقديم الشكاوى كما والمهلة المعطاة للجنة الإشراف للبت بتلك الشكاوى وابلغها للمعنيين.

في المادة المتعلقة بالحملة الانتخابية، لاحظت الجمعية منع القانون للحملات الانتخابية والشعارات الحزبية أو الطائفية في حرم الجامعة بحجة "أن الترشيح لن يكون من منطلق حزبي بل جامعي بحت"، تثني الجمعية هنا على رفض وشجب أي شعار طائفي يتم رفعه خلال الحملات ويوم الاقتراع بما لتلك الشعارات من تأثيرات سلبية على العملية الانتخابية للناخبين والناخبات. غير أن الجمعية ترى أن العمل السياسي والقيام بالحملات الانتخابية هو حق لأي مرشح أو مرشحة على الانتخابات وأن الحملات تأتي كمسار طبيعي للفترة السابقة للانتخابات بحيث يقدم كل مرشح ومرشحة على الترويج للبرنامج الانتخابي الخاص به أمام الهيئة الناخبة. فكيف للناخب أن يحدد خياراته الانتخابية إن غابت الحملات في حرم الجامعة؟

من جهة أخرى تقترح الجمعية تعديل النظام الانتخابي المعتمد لتأمين تمثيل الطلاب كافة وذلك عبر اعتماد النظام النسبي ضمن دوائر متوسطة أي على مستوى الكلية وليس الصف.

تلقي شكاوى

ورد الى مكتب الجمعية عدد من الاتصالات لناخبين وناخبات اضافة الى مقربين من المرشح فؤاد ماضي الذي تم رفض طلب ترشيحه نهار الأربعاء 12 كانون الأول 2018، أي قبل يومين فقط من يوم الاقتراع من قبل ادارة الجامعة بحجة أن الطالب فؤاد ماضي يدفع 12 رصيد Credit لكن 3 منهم remedial.

كما وورد ايضاً اتصالاً من ادارة الجامعة تستوضح فيه عن الخيار الأفضل للمرشح الذي تم رفض تسجيله بحجة أنه لا يتمتع بأهلية الترشح بحيث يشترط القانون على المرشح للانتخابات أن يكون مسجلاً رسمياً ب 12 رصيد Credit على الأقل لمرحلة اللجاجة و6 أرصدة Credit على الأقل لمرحلة الماستر.

يهم الجمعية هنا أن توضح للهيئة الناخبة وللادارة معاً أن دور الجمعية هو تقييم العملية الانتخابية ومراقبتها من دون التدخل في مجرياتها. من هنا توضح الجمعية أن قرار قبول أو عدم قبول طلب ترشح أي شخص يعود لادارة الجامعة بشكل حصري ولا تتشارك في هذا القرار الجمعية لا من بعيد ولا من قريب.

غير أنه يهم الجمعية في هذا الصدد التعليق أن عدم تحديد القانون الانتخابي الخاص بالجامعة المهل الخاصة بتقديم الطلبات والبت بها أكان قبولاً أو رفضاً اضافة الى المهل الخاصة بالشكاوى والطعون المقدمة الى لجنة الاشراف والمهل الخاصة بالبت بموضوع الشكاوى والطعن أوصل قضية الطالب فؤاد إلى ما وصلت إليه.

كما أن عدم تحديد القانون الانتخابي ما إذا كانت الأرصدة تدخل معها remedial أو لا ايضاً ساهم في البلبلة التي أثيرت قبل ايام من موعد الانتخابات الأول في 14 كانون اول.

تعتبر الجمعية هنا أن رفض ترشح أي طالب أو طالبة قبل يومين من الانتخابات هو مهلة متأخرة جداً وبأن على الإدارة أن تتخذ هكذا قرارات قبل فترة، أقله قبل إغلاق باب الترشح وذلك لتمكين جميع الأطراف المتنافسة من اختيار البديل في حال رفض طلب ترشح طالب ما، ولتجنيب الادارة الضغوطات السياسية كما حصل هذه السنة ما ادى الى تأجيل الانتخابات لغاية 7 كانون الثاني.

في الأجواء العامة المرافقة لعملية التصويت

جرت الانتخابات في جامعة الحكمة في بيروت بشكل جيد بصورة عامة، وكان واضحاً أن إدارة الجامعة بذلت جهداً لإتمام الاستحقاق من دون مشاكل أو حوادث تذكر، علماً أن معظم أقلام الاقتراع فتحت في الوقت المحدد في تمام الساعة 12 ظهراً. وقد تمت عملية تنظيم دخول وخروج الناخبين بنجاح من دون إشكالات تذكر وقد تم التدقيق بهوية جميع الداخلين الى مركز الاقتراع والأقلام.

وقد لاحظ المراقبون حركة ناشطة من قبل المرشحين ومندوبيهم ومرافقة لناخبين إلى غرف الاقتراع مما أدى في بعض الأحيان وتحديداً في كلية الحقوق سنة ثالثة الى امتعاض من قبل مرشحين آخرين والى تلبس في كلية الاقتصاد وادارة الاعمال سنة أولى بين طلاب منتمين إلى كل من القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر مما أدى الى توقف عملية الاقتراع نحو خمس دقائق وقد تدخلت ادارة الجامعة لمعالجة الأمر.

وقد لاحظ المراقبون مرافقة من المندوبين للناخبين إلى المباني أو أقلام الاقتراع، وتحديدًا في كلية الحقوق سنة ثالثة حيث تجمع بعض الطلاب المؤيدين لمرشح واحد خارج مدخل القلم وقاموا بالضغط على الداخلين وقد احتج جميع المندوبين وضغطوا من أجل إخلاء الطابق من كل من ليس له عمل فتم ذلك، وكذلك في كلية الحقوق السنة الثانية.

كما لم يلاحظ المراقبون توزيع أي مواد ترويجية أو لوائح في حرم الجامعة، وقد خلى المركز من الدعاية الانتخابية باستثناء قيام مجموعات طلابية بارتداء ألوان محددة، وفقد سمعت بعض الدناشيد عند بدء الفرز.

في آلية الاقتراع وعملية الفرز

أصدرت لجنة الانتخابات في الجامعة مذكرة من 16 بند إلى جميع الإداريين اوضحت فيها آلية الاقتراع والفرز. هذا واكتملت هيئة القلم في جميع الأقسام في الوقت المحدد عند الساعة الثانية عشرة ظهرًا وقد كانت مستلزمات الأقسام متوفرة عموماً وقد تم تحضيرها مسبقًا بناءً على توصية الجمعية سابقاً، كالصناديق الشفافة والمعازل الكرتونية وقوائم الاقتراع المطبوعة مسبقاً، غير ان الجمعية قد لاحظت عدم وجود للحبر السري التي كانت قد اوصت باستخدامه سابقاً. ولتسهيل عملية الفرز عممت الادارة على هيئات القلم بالتشديد على طي القسيمة خلف العازل نظرًا لعدم توفر المغلفات. وقد بدا لافتًا التزام الإداريين بمضمون التدريب الذي تلقوه من قبل الجمعية حيث تم منع الناخبين من إدخال هواتفهم الى خلف العازل وتم التأكد من هويات الناخبين إضافة لبرازهم بطاقتهم الجامعية، هذا ولم تسجل أي حالة اقتراع خارج المعازل التي وضعت بطريقة تضمن سرية الاقتراع باستثناء العازل في القلم الخاص بالسنة الاولى في كلية الحقوق والذي تم نقله لاحقاً بناءً على طلب المراقبين لضمان سرية الاقتراع وقد تجاوزت الادارة ايجاباً مع الطلب. (جرى تغيير مكان العازل بعد نصف ساعة من بدء الاقتراع وتم وضعه وراء المندوبين اذ ان الجزء العلوي من العازل لم يكن ثابتاً وكان بالإمكان رؤية المقترع/ة عند الاقتراع). توقفت عملية الاقتراع في قلمين بسبب الضجيج خارج القلم ريثما تمت معالجة الأمر مع تسجيل حالة تلاس وحيدة بين مرشحي التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية.

كما لاحظت الجمعية أن بعض الأقسام لم تكن مجهزة لاستقبال ذوي الاحتياجات الاضافية وتوصي الجمعية في هذا الإطار إدارة الجامعة بتسهيل اقتراع ذوي الاحتياجات الاضافية من خلال تأمين التجهيزات اللازمة. كما وتجدر الإشارة الى أن ادارة الجامعة قد خصصت باحتين في الخارج (عند المداخل) للوائح المتنافسة للاحتفال بعد صدور النتائج بشكل يمنع حصول اي استفزاز او اشكال.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات
بيروت، في ٨ كانون الثاني ٢٠١٨